ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

لاشك أن تطبيق أي برنامج للإصلاح الإقتصادى لابد وأن يصاحبه بعض الأعباء والأثار الجانبية على مستوى معيشة الأفراد شأنه شأن أي برنامج تم تطبيقه في العديد من الدول النظيرة التى تعانى من تحديات مماثلة، ولكنه في نفس الوقت تنتظره الكثير من التطورات الإيجابية المتوقعة كما هو الحال في الدول المطبق بها. حيث تفيد التجارب الدولية في عدد من دول المقارنة التى تمر بظروف مشابهه للإقتصاد المصرى مثل (الأردن، البرازيل، إندونيسا، ماليزيا، تونس، والمغرب) بأن برنامج الإصلاح كان له أثر كبير في البداية على إرتفاع متوسط المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما أثر على الدخل الحقيقى للمواطنين وإنخفاض القوة الشرائية الخاصة بهم، بالإضافة إلى إرتفاع في معدلات الديون في بعض من تلك الدول في بداية عملية الإصلاح. إلا أنه مع إستكمال الإجراءات، قد بدأت آثار ومعدلات النمو الإقتصادى المتزايد في تحقيق المزيد من الإستقرار في مؤشرات الإقتصاد الكلى مما انعكس على مستوى معيشة الأفراد نتيجة لتحسن مستوى الخدمات العامة، ومن ثم البدء في تحقيق الإنطلاقة الإقتصادية مثل دولة البرازيل، وإندونيسا مما زاد من الإستثمارات بشكل ملحوظ، وقد أدى ذلك إلى خلق فرص العمل، وزيادة دخول المواطنين، وزيادة القوة الشرائية، وبالتالى زيادة حجم الإستهلاك وزيادة الإنتاج وإنحسار الضغوط التضخمية.

فعلى سبيل المثال، ساعدت سياسات الضبط المالى فى البرازيل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة، مما ساعد على رفع التصنيف الإئتمانى للدولة وتزايد الثقة فى الإقتصاد، مما أتبعه زيادة كبيرة فى تدفقات الإستثمارات المباشرة، وزيادة الإنتاجية خاصة فى قطاعات الصناعة، والتصدير، والسياحة، الأمر الذى ساهم بدايةً فى حل مشكلة الفقر التى طالما عانت منها دولة البرازيل. وتشير التجارب الدولية بأن أي برنامج إصلاحى لابد أن يصاحبه عدد من الإجراءات الهامة وهو ما حرصت مصر على تطبيقها لتعظيم الأثر المرجو من تلك الإصلاحات، وتخفيف العبء المصاحب لها على المواطنين، ومن أهمها ما يلى:

- أن يكون هناك تعاون وثيق بين السياسات المالية ، والسياسة النقدية لتفادى إزدياد الضغوط التضخمية، ومجابهتها بكل قوة، وتبذل الحكومة جهوداً فى هذا الصدد من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزى المصرى تجتمع شهرياً لضمان تحقيق التنسيق الكامل بين أهداف السياسة المالية والنقدية للوصول إلى التنمية الإقتصادية،
- أن يصاحب الإصلاح قوانين محفزة للإستثمار، وتمكين الشباب والمرأة،
- أن يكون هناك خريطة إستثمارية وصناعية موزعة جغرافياً،
- أن تهتم السياسة المالية بالسعى نحو خفض معدلات التضخم والدين لما لها من أثر هام على خفض إرتفاعات الأسعار،

- **إعادة توجيه الإنفاق من الدعومات إلى تحسين مستوى الخدمات العامة، والمشروعات التنموية الكبرى، والتعليم والصحة، وتعزيز شبكة الحماية الإجتماعية (مثل برنامج بولسا فاميليا بدولة البرازيل لإعانة الفقراء وهو من أنواع برامج الدعم النقدى المشروط والذى توسعت فيه مصر تحت مسمى تكافل وكرامة).**

وقد كان المحرك الرئيسي للإجراءات الإصلاح المالى المطبقة في مصر مؤخراً هو إيجاد حلول جذرية بعيداً عن المسكنات للمشاكل التي ورثها الاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية حيث أنه لم يعد هناك رفاهية الوقت لتأجيل تلك الإصلاحات. كما تكمن حتمية تطبيق البرنامج الإصلاحى لعدد من الإعتبارات الهامة، خاصة إستكمال مسيرة الإصلاحات التى بدأ منذ عام ٢٠١٦ وحظيت بتأييد كافة المؤسسات الدولية، وحتى لا تتحمل الأجيال القادمة أعباء الدين، فضلاً عن التواكب مع المتغيرات العالمية المؤثرة على الموازنة العامة للدولة مثل الإرتفاعات العالمية في أسعار الطاقة والتى تم تطويعها من خلال إجراءات الإصلاح الإقتصادى المطبقة. إلا أنه في المقابل تحرص الحكومة أن الشريحة الكبرى من المواطنين لن تتحمل عبء الإجراءات الإصلاحية والسعى الدائم نحو مراقبة الأسواق، والإعلان بشكل دورى عن الأثر غير المباشر للتسعير السليم على خفض الاستهلاك. ومدى تأثير الإصلاح السعرى على كافة القطاعات، ونسب مساهمة القطاعات المستفيدة من الدعومات مما يساهم في ضبط الأسواق.

وفى سياق متصل، فمن المخطط بموازنة العام القادم ٢٠١٩/٢٠١٨ استمرارًا لخطط إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لتحقيق المزيد من الوفورات المالية على المدى المتوسط بما يسمح بتوزيع ثمار النمو على الجميع، وأن يقود القطاع الخاص النمو لسد فجو الزيادة فى القوة العاملة، وبما سيسمح بزيادة الإنفاق العام على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين الخدمات العامة خاصة السكك الحديد وخطوط المترو، والطرق والكبارى، والصرف الصحى، وتوسعة خطوط توصيل الغاز الطبيعى والكهرباء، بالإضافة إلى تنفيذ المشروعات القومية والتنموية التى تهدف إلى خلق مجتمعات جديدة وآفاق للتنمية مما يساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين.

تقارير دولية تشيد بأداء الإقتصاد المصرى؛

- **مؤسسة "ستاندرد اند بورز" ترفع تصنيفها السيادي للاقتصاد المصرى من "B-" إلى "B" مع الحفاظ على نظرة مستقبلية مستقرة. وهى تعد المرة الأولى التى تقوم فيها المؤسسة برفع التقييم السيادى للبلاد منذ عام ٢٠١٣.** وقد أرجعت مؤسسة ستاندرد أند بورز هذا التطور الإيجابى في ضوء تحسن ثلاث محاور هامة وهى؛

  - **عودة النشاط الاقتصادى وتحسن هيكل النمو.** حيث أشاد التقرير بارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة الى جانب تحسن هيكل نمو الاقتصاد المصرى والذى أصبح أكثر توازنا من خلال تحقيق مساهمة إيجابية لكافة مصادر النمو وعلى راسها الاستثمارات وصافى الصادرات بعد أن كان الاستهلاك هو المحرك والمحفز الرئيسي للنمو خلال السنوات الأخيرة. كما أشادت مؤسسة ستاندرد اند بورز الى حدوث تنوع كبير في مصادر النمو المحققة من كافة القطاعات المختلفة. كما قد رفعت المؤسسة تقديراتها لنمو الاقتصاد بمصر خلال الاربع سنوات القادمة (٢٠١٨-٢٠٢١) من ٤,٤% إلى ٥,٤% فى ضوء تحسن المؤشرات الاقتصادية التي تحققت بالفعل خلال النصف الأول من العام المالى الحالى، وعلى راسها تحسن مؤشرات قطاع الغاز الطبيعي والسياحة والصناعات التحويلية والبناء والتشييد خاصة في ضوء زيادة الانفاق علي البنية التحتية والتوسع في شبكة الطرق والمشروعات الكبرى مثل العاصمة الادارية الجديدة وقناة السويس الجديدة.

  - **أشادة المؤسسة بإجراءات الضبط المالي التي قامت بها الحكومة المصرية** خلال الفترة السابقة مثل ترشيد دعم الطاقة وتطبيق قانون القيمة المضافة واصدار قانون الخدمة المدنية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، وهى الإجراءات التي ساعدت وساهمت فى تحسن المؤشرات المالية بمصر على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها المسئولين عن السياسة المالية من ارتفاع سعر الصرف وزيادة أسعار الفائدة وتكلفة الدين. وفي هذا الصدد، فقد أكد تقرير مؤسسة ستاندرد اند بورز على أهمية استمرار اتخاذ وتنفيذ اجراءات الضبط المالي على المدى المتوسط

لخفض معدلات الدين وفاتورة خدمة الدين والوصول بهما الى مستويات اقل تتسم بالاستدامة، وذلك من خلال استكمال برنامج ترشيد دعم الطاقة وتحسين الادارة والتحصيل الضريبي وبالتوازى استهداف إجراءات مالية تساهم في دفع النشاط الاقتصادى وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- **تراجع الضغوط علي القطاع الخارجي** كنتيجة مباشرة لسياسة تحرير سعر الصرف مما زاد وحسن من تنافسية السلع والخدمات المصرية. وقد أشاد تقييم المؤسسة بتحسن أداء قطاع السياحة في ضوء تنوع مصادر الوفود السياحية لمصر مؤخرا وفى ضوء توقع استئناف السياحة الروسية لمصر خلال الفترة القادمة. كما أشار الى النتائج الإيجابية المترتبة على زيادة الانتاج المحلي من الغاز الطبيعي من حقل "ظهر" وغيره مما سيساهم في خفض فاتورة الواردات المصرية من السلع البترولية. كما حققت تحويلات العاملين بالخارج زيادة قدرها ٣,٤ مليار دولار في الفترة من يوليو ٢٠١٧ حتى فبراير ٢٠١٨ بنسبة نمو ٢٤,١%، لتسجل ١٧,٣ مليار دولار مقارنة بـ ١٣,٩ مليار دولار فى نفس الفترة العام الماضى. وعلى غرار تلك المؤشرات، فقد توقعت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" استمرار تحويلات العاملين بالخارج في تحقيق معدلات قوية ومرتفعة بعد إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، مما سيعزز من الاحتياطي من النقد الأجنبي على المدى المتوسط.

- **كما أشاد صندوق النقد الدولي في النسخة الأحدث من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"** بتحسن آفاق النمو بالنسبة لمصر، حيث لا يزال تحسن مستوى الثقة مستمر في تعزيز الاستهلاك والاستثمار الخاص، بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات والسياحة. كما أكد الصندوق في توقعاته **بارتفاع إجمالي الناتج المحلي في مصر إلى ٥,٢% في السنة المالية ٢٠١٨ صعودا من ٤,٢% في السنة الماضية**، وتسارع وتيرة النمو ليصل إلى ٥,٥% في السنة المالية ٢٠١٩ بدعم من الزيادة المتوقعة في إنتاج الغاز الطبيعي.

- **وقد رفع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية توقعاته لآفاق النمو الاقتصادي في مصر خلال العام المالي الجاري إلى ٥,٣% بزيادة قدرها ٠,٨% عن توقعاته السابقة التي بلغت ٤,٥%.** ويتوقع البنك أن تتسارع وتيرة النمو في العام المالي المقبل الذي يبدأ مطلع يوليو إلى ٥,٥% بدعم من استمرار الثقة من قبل المستثمرين، وتعافي السياحة، وزيادة الاستثمارات المباشرة، وتحسن التنافسية، واستمرار تعزيز الصادرات، إضافة إلى بدء إنتاج الغاز من حقل ظهر، وتنفيذ الإصلاحات في بيئة الاستثمار، وتطبيق سياسات الاقتصاد الكلي المتوازنة.

- **صعدت بورصتا مصر والسعودية كونهما أفضل الخيارات أمام مستثمرى الأسهم بالشرق الأوسط، بحسب تقرير نشره موقع بلومبرج**. وارتفع المؤشر المصرى Egx30 لأكثر من ١٨% منذ بداية العام، بدعم من إشادة المستثمرين بالإصلاحات الاقتصادية التى حدثت بمصر، وخطط الحكومة لطرح حصص فى شركات حكومية.

- **كما احتلت البورصة المصرية الأول عربيا والمركز الثاني أفريقيا والمركز الخامس عالميا منذ بداية ٢٠١٨** وحتى الاسبوع الثاني من مايو ٢٠١٨ وفقا لبيانات **موقع كانتري إيكونومي** - المتخصص في المؤشرات الاقتصادية.

- **أشارت الشركة العالمية "رينيسانس كابيتال" من خلال أحدث مقال لها أن مصر ستجذب بدءا من ٢٠١٩** المصانع صغيرة ومتوسطة الحجم والتي بنيت في التسعينات في وسط أوروبا ورومانيا، مدعومة بتحسن مستوى التعليم ومستوى الأجور وتوفر إمدادات الكهرباء والبنية التحتية المطلوبة لدعم وتطوير قطاع الصناعة ليتجاوز مساهمته ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أوضحت بأن الإبقاء على العملة عند مستويات منخفضة أو عند قيمتها العادلة، والالتزام بالخطط المالية الحالية، وتحسين بيئة الأعمال والتركيز على الاحتياجات طويلة الأجل لقطاعي التعليم والاستثمار ستكون بمثابة المتطلبات الرئيسية لكي تتمكن مصر من زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥-٦% إلى ٦-٨% خلال العقد المقبل.

- **أشارت شبكة "سى إن بى سي" الإخبارية الأمريكية فى تقرير نشرته على موقعها الإلكترونى أن اقتصاد مصر يظهر إشارات حقيقية على الاستقرار، متعافيا من أزمات ألمت به سابقا، ليبدأ فى جنى ثمار** قرار تحرير سعر الصرف الذى تم نهاية عام ٢٠١٦، ومتغلبا على ارتفاع معدلات التضخم فى الفترة الماضية. وأوضحت الشبكة أن المستثمرين لا يزالون متحمسين لحالة الانتعاش التى تشهدها مصر منذ بدء تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي، خاصة بعد نجاح مصر فى التوقيع على اتفاق تمويل بقيمة ١٢ مليار دولار مع صندوق النقد الدولي، بجانب إمكانية الحصول على ٣ مليارات دولار

أخرى من البنك الإسلامى للتنمية. وأضافت أن المستثمرين يعيدون النظر لإمكانيات الاقتصاد المصرى، فى الوقت الذى يتوقع أن ينجح اقتصادها فى توفير عائدات قوية، كما تتوقع الشبكة زيادة فى الاستثمار الأجنبى المباشر على الرغم من المخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات ليصل إلي ٤٩,٢ في مايو ٢٠١٨**، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١,٨ في نوفمبر ٢٠١٦. **وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في مؤشر طلبيات التصدير الجديدة ليصل إلى ٤٩، والزيادة في مؤشر الطلبيات الجديدة ليصل إلى ٤٩,٥**، والزيادة في **مؤشر الإنتاج ليسجل ٤٩,٣** بالإضافة إلى زيادة **مؤشر مخزون المشتريات إلى ٤٥,٨**، وإنخفاض أسعار مدخلات الإنتاج للشركات فى ضوء إنخفاض أسعار الطاقة وتكاليف العمالة.

- **قام البنك المركزي بتمويل ٦٢ ألف مشروع بقيمة تقترب من ٧٠ مليار جنيه** وتخصيص ٢٠٠ مليار جنيه بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في ضوء توجيهات الرئيس بإعطاء أولوية متقدمة لدعم الشباب وتمكينهم اقتصادياً .

- **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٤,١ مليار دولار في مايو ٢٠١٨ (يغطي ٧ أشهر من الواردات فقط)**، مقارنة بـ ٣١,١ مليار دولار في مايو ٢٠١٧ (يغطي ٥,٦ أشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣,٥ أشهر من الواردات فقط).

- **وعلى صعيد المالية العامة، انخفض عجز الموازنة ليسجل ٦,٩% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة** يوليو-ابريل ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٨,٢% خلال نفس الفترة من العام الماضي حيث **ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات**، ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين.
  وعلى جانب الإيرادات، هناك **زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية حيث سجلت ضريبة المبيعات ٢٣٣ مليار جنيه بنسبة ٥٣ %(بزيادة بلغت ٨٠,٩ مليار جنيه)** عن نفس الفترة من العام السابق فى ضوء زيادة الحصيلة من **ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات فضلاً عن زيادة ضريبة الدخل** التي **حققت ١٥٣,٤ مليار جنيه والضرائب علي المرتبات المحلية سجلت نحو ٣٢,٦ مليار جنيه**. كما **ارتفعت متحصلات قناة السويس لتسجل ٢٢,٣ مليار جنيه، وإرتفاع المتحصلات من باقى الشركات لتصل نحو ٥٧,٧ مليار جنيه.**
  أما على جانب المصروفات، فقد **ارتفع الإنفاق علي دعم السلع التموينية بنسبة ١٠٥,١% لتبلغ ٥٧,٤ مليار جنيه، وإرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ١٦,٢% لتحقق ٤٤,٧ مليار جنيه، وإرتفع الإنفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى بـ٦٢,٧% لتحقق ١٥,٣ مليار جنيه.** وعلاوة على ذلك، **ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنسبة ٢٤,٦% ليبلغ نحو ٦٥,٧ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

- **فيما يتعلق بالتطورات النقدية**، فقد **انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٢١,٩% (٣٣٤٣ مليار جنيه)** في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٨% في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء **انخفاض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل ملحوظ ليحقق ٨,١% (٣٠١٥,٦ مليار جنيه)** في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بـ٣٦% نهاية شهر مارس ٢٠١٧. والجدير بالذكر أن **الإقتراض الحكومي انخفض** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٤,٦% (٢٠٨٤,٣ مليار جنيه) في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقابل ٢٧,٢% في نهاية شهر مارس ٢٠١٧. من جهة أخرى، **حقق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة حيث بلغت ٨٢٤,٨% (٣٢٧,٩ مليار جنية)** في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بنمو سلبي ٢٨,٨% (-٤٥,٢ مليار جنيه) في نهاية شهر مارس ٢٠١٧.

- أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى استمرار إنحسار الموجة التضخمية لمعدل التضخم السنوي ليحقق نحو ١١,٤% فى شهر مايو ٢٠١٨ وهو أقل معدل تضخم سنوى تم تحقيقه منذ شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ١٣,١% خلال الشهر السابق، ومقابل ٢٩,٧% فى شهر مايو ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في**

ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الرئيسية خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"**، و**"الثقافة والترفيه"**.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٨ **الإبقاء على سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥% و١٧,٧٥% و١٧,٢٥%** على الترتيب. وكذلك الإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم بمقدار** عند مستوى **١٧,٢٥%**.

- **حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ ١٠,٩٧ مليار دولار (٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ١٠,٩٨ مليار دولار **(٤,٣% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث **أرتفع فائض ميزان الخدمات ليصل إلى ٧,٨ مليار دولار (٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال فترة الدراسة، مقابل ٣,٣ مليار دولار **(١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال فترة المقارنة مدفوعاً بزيادة المتحصلات من السياحة والسفر بمعدل زيادة بلغ ١٥٥,٢%، بالإضافة إلى تحقيق التحويلات الرسمية فائض بلغ ١٩,٦ مليار دولار **(٨,١% من الناتج المحلى الإجمالى)** خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥,٨ مليار دولار **(٦,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)** خلال فترة المقارنة مدفوعاً بزيادة تحويلات العاملين بالخارج بمعدل زيادة بلغ نحو ٢٣,٢% عن نفس الفترة من العام المالى السابق. فضلاً عن ذلك، فقد **تراجع العجز في الميزان التجاري بشكل طفيف** إلى ٢٨,٠ **مليار دولار (-١١,٥% من إجمالي الناتج المحلي)** خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل عجز بلغ ٢٨,٣ مليار دولار **(-١١,١% من إجمالي الناتج المحلي)** خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء زيادة الصادرات مما عوض الارتفاع فى الواردات). من جهة أخرى، **شهد الحساب الرأسمالي والمالي انخفاض في صافي التدفقات**، حيث حقق صافى تدفق للداخل قدره ١٩,٠ مليار دولار، مقابل ٢٧,١ مليار دولار خلال فترة المقارنة، مدفوعاً بالأساس إلى انخفاض التزامات البنك المركزى مع العالم الخارجى بنحو ١٤٣,٣%، فى حين ارتفع صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر بنحو ٩١,٣% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

- **قفزت إيرادات مصر من قطاع السياحة بنحو ٨٣,٣% إلى حوالى ٢,٢ مليار دولار فى الربع الأول من العام** مع زيادة أعداد السياح الوافدين إلى البلاد نحو ٣٧,١% أى حوالى ٢,٣٨٣ مليون سائح. حيث بلغ عدد الليالى السياحية ٢٣,٨ مليون ليلة فى الربع الأول.

- **سجل رأس المال السوقي للبورصة المصرية ٩٣٠ مليار جنيه لآخر جلسات الاسبوع المنتهى من شهر مايو ٢٠١٨، وذلك بانخفاض عن الشهر الماضي قدره ٨%.**

- **حققت تحويلات العاملين بالخارج زيادة قدرها ٣,٤ مليار دولار في الفترة من يوليو ٢٠١٧ حتى فبراير ٢٠١٨ بنسبة نمو ٢٤,١%، لتسجل ١٧,٣ مليار دولار** مقارنة بـ ١٣,٩ مليار دولار فى نفس الفترة العام الماضى. وعلى غرار تلك المؤشرات، فقد توقعت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" استمرار تحويلات العاملين بالخارج في تحقيق معدلات قوية ومرتفعة بعد إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، مما سيعزز من الاحتياطي من النقد الأجنبي على المدى المتوسط.

- أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى** إرتفع **في الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٥,٣% مقارنة بـ ٣,٩% فى الفترة ذاتها من العام المالى السابق**. وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية بـ ٦,٢% فى نفس الفترة من العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو بـ ٢,٩ نقطة مئوية مقارنة بـ ٧,١ فى الربع الثانى من العام السابق. فضلاً **عن مساهمة الاستثمارات** فى النمو بنسبة أقل وصلت لـ ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بـ ٣ نقطة مئوية فى العام السابق. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ٩,٢% مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٣٧,٧ نقطة فى الربع الثانى من العم ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بمعدل نمو ٠,١ فى نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك فى ضوء ارتفاع مؤشر **السياحة** ليصل نحو ٧٨,٩% سنوياً محققاً متوسط ١٠١,٤ نقطة خلال الربع الثانى من العام الحالى مقارنة بمعدل نمو -٢١,٥% فى خلال نفس الفترة من العام السابق، وزيادة مؤشر **الغاز الطبيعى** بـ١٩,٩% سنوياً ليحقق متوسط ١٨٢,٤ نقطة خلال الربع الثانى من العام الحالى مقارنة بمعدل نمو ٦,٩% خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** إن معدل البطالة في البلاد تراجع إلى ١٠,٦% في الربع الأول من ٢٠١٨ مقابل ١٢% نفس الفترة من العام المالي السابق. **وبلغت القوى العاملة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ حوالي ٢٩,٢ مليون شخص.**

- **ارتفع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه (١٠٥,٩% من الناتج المحلي الإجمالي)** في نهاية مارس ٢٠١٧، ويرجع ذلك في الأساس الي **زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع ديون الخزانة إلى ١٠٩٦ مليار جنيه** في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨١٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦. (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).
كما **إرتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٢٩,٨ مليون دولار** في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٥,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧. في حين **انخفضت ديون السلطات النقدية** إلى ٢٧,٤ دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٣٠,٣ مليون دولار في العام المالي الماضي.
وتجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧، حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.

- **ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بنسبة ٦٠% منذ بداية عام ٢٠١٦**. ومن المتوقع أن تحقق مصر اكتفاء ذاتياً من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٨ وأن تحقق فائضاً بالتزامن مع بدء العمل في حقل ظُهر في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ والذي يبلغ احتياطيه ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز.

- **ارتفعت صادرات مصر إلى أكبر ١٠ دول في الفترة يوليو-مارس ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ٣%** لتصل إلى ٨ مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. حيث ارتفعت صادرات مصر لكل من تركيا بنسبة ٢٦% لتحقق ١,٣ مليار دولار، والولايات المتحدة الامريكية بنسبة ١٣% لتحقق ٩١٢ مليون دولار، وايطاليا بنسبة ١٦% لتحقق ٦٨٧ مليون دولار، واسبانيا بنسبة ٢٣% لتحقق ٤٩١ مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق. وقد ارتفعت الصادرات المصرية لأسواق الاتحاد الأوروبي بنسبة ٩% خلال فترة الدراسة لتحقق ٣,٧ مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق (تمثل ٦٢% من صادرات مصر الي الاتحاد الاوروبي لدولتي اسبانيا وايطاليا).

- إرتفعت الصادرات المصرية خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٨/٢٠١٧ من **السلع تامة الصنع** بنسبة ٣% لتحقق ٩,٤ مليار دولار، و**القطن الخام** بنسبة ٥٠% لتسجل ١٠٣ مليون دولار، و**المواد الخام** بنسبة ١٠% لتصل الي ٢,٢ مليار دولار، و**الوقود** بنسبة ٩٠% لتحقق ٧٦ مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. حيث ارتفعت صادرات مصر من **مجموعة التجهيزات الصناعية** (مستلزمات صناعية أولية ومصنعة) بنسبة ١% لتسجل ٩ مليار دولار. كما ارتفعت صادرات مصر من **السلع الاستهلاكية** (السلع المعمرة وغير المعمرة) بنسبة ٨% لتحقق ٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالي السابق.

- **وقع مجلس الوزراء مذكرة تفاهم حول "الشراكة الاستراتيجية فى مجال الطاقة بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢** وذلك في مجالات تتضمن دعم تطوير قطاع البترول والغاز، واستمرار الدعم لإصلاحات قطاع الكهرباء، إلى جانب تطوير مركز تداول الطاقة، وتحقيق المزيد من الدعم في مجال الطاقة المتجددة من خلال معايير ومشروعات مشتركة، فضلاً عن دعم إضافي لاستراتيجيات وسياسات وتدابير كفاءة الطاقة عبر مختلف القطاعات، ودفع التعاون في المجالات التكنولوجية والعلمية والصناعية في مجال الطاقة. جاءت تلك الاتفاقية في ظل اشادة الاتحاد الأوروبي بالنجاحات القياسية التي تحققت في قطاع البترول واكتشافات الغاز الجديدة بالبحر المتوسط وتنامى دور مصر المحوري في هذا المجال، لافتاً إلى نظرة الاتحاد الاوروبى لمصر باعتبارها البوابة الرئيسية للاستفادة من تلك الاكتشافات، في ضوء توافر البنية الأساسية المطلوبة من مصانع الإسالة والموانىء وشبكات خطوط الغاز بالاضافة للموقع الاستراتيجى.

- **أعلنت الشركة "إينى" الإيطالية بدء تشغيل وحدة الإنتاج الثانية بحقل ظهر لإنتاج الغاز الطبيعى بالبحر المتوسط، والتي من شانها زيادة الطاقة الإنتاجية للحقل إلى نحو ٨٠٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعى يوميًا**، حيث تعمل الوحدة الثانية بطاقة ٤٠٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز. وأوضحت الشركة إنها تعتزم الاستمرار، مع نفس الأداء الاستثنائى، بغية التوصل إلى ١,٢ مليار قدم مكعب يوميًا خلال شهر مايو عام ٢٠١٨، ونحو ٢ مليار قدم قبل نهاية عام ٢٠١٨، والوصول إلى سقف الإنتاج ٢,٧ مليار قدم مكعب يوميا من الغاز فى عام ٢٠١٩.

- **أعلنت وزارة المالية عن برنامج جديد للطروحات العامة. حيث يتضمن البرنامج طرح نسب من حصص الحكومة في ٢٣ شركة كمرحلة أولى، منها ١٤ شركة ستقيد للمرة الأولى بالبورصة المصرية وشركات ستقوم الحكومة المصرية بزيادة نسب طروحاتها من الأسهم المملوكة للدولة عن طريق زيادة رؤوس أموال تلك الشركات.** حيث تتراوح الحصص المطروحة ما بين ١٥ و٣٠% من رأس مال الشركة إلا إذا كانت حصة المال العام تقل عن ذلك. ومن المستهدف أن يتم تنفيذ البرنامج خلال فترة تتراوح ما بين ٢٤ و٣٠ شهرا، وذلك من أجل توسيع قاعدة الملكية وزيادة رأس المال السوقي للبورصة المصرية وزيادة قيمة وكمية التداول اليومي. ومن المتوقع أن تصل القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة حوالي ٨٠ مليار جنيه، وأن تصل القيمة السوقية للشركات المطروحة إلى حوالي ٤٣٠ مليار جنيه.

- **طرح شهادة أمان للتأمين على العمالة المؤقتة. قامت ٤ بنوك في مارس ٢٠١٨ بطرح شهادات "أمان"** بهدف توفير غطاء تأميني للفئات الفقيرة التى تشمل العمالة الحرة والمؤقتة وغير المنتظمة والموسمية والمزارعين، وتمتد كذلك لتشمل جميع المصريين من سن ١٨ عاما وحتى ٥٩ عاما. وتمثل قيمة الشهادة بفئات ٥٠٠ جنيه للواحدة بحد أقصى خمس شهادات للشخص الواحد. وتوفر عائد مجزى يصل إلى نحو ١٦%، كما تشمل الشهادة تأمين على الحياة من خلال صرف تعويض عند الوفاة يصل إلى نحو ١٠ آلاف جنيه، وبحد أقصى ٥٠ ألفا للوثائق الخمس.

وفيما يلى شرح تفصيلى لأهم تطورات أداء قطاعات الإقتصاد الكلى...

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى** إرتفع **فى الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٥,٣% مقارنة بـ ٣,٩% فى الفترة ذاتها من العام المالى السابق**. وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية بـ ٦,٢% فى نفس الفترة من العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو بـ ٢,٩ نقطة مئوية مقارنة بـ ٧,١ فى الربع الثانى من العام السابق. فضلاً **عن مساهمة الاستثمارات** فى النمو بنسبة أقل وصلت لـ ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بـ ٣ نقطة مئوية فى العام السابق. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ٩,٢% مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٣٧,٧ نقطة فى الربع الثانى من العم ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بمعدل نمو ٠,١ فى نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك فى ضوء ارتفاع مؤشر **السياحة** ليصل نحو ٧٨,٩% سنوياً محققاً متوسط ١٠١,٤ نقطة خلال الربع الثانى من العام الحالى مقارنة بمعدل نمو -٢١,٥% فى خلال نفس الفترة من العام السابق، وزيادة مؤشر **الغاز الطبيعى** بـ١٩,٩% سنوياً ليحقق متوسط ١٨٢,٤ نقطة خلال الربع الثانى من العام الحالى مقارنة بمعدل نمو ٦,٩% خلال نفس الفترة من العام السابق.

وبالتالى فقد حقق **الناتج المحلى الإجمالى معدل نمو بنحو ٥,٢% خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨/٢٠١٧** مقارنة بـ ٣,٧ خلال نفس الفترة من العام الماضى. مدفوعاً بمساهمة إيجابية من **الإستهلاك العام والخاص** بـ ٢,٥ نقطة مئوية مقارنة بـ ٤,٥ نقطة مئوية فى نفس الفترة من العام السابق. فضلاً عن مساهمة **الاستثمارت** فى النمو بـ ٢,٢ نقطة مئوية مقارنة بـ ٢,٤ نقطة مئوية فى العام السابق. كما حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بنحو ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية ٣,٢ نقطة مئوية فى العام السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في المساهمة في النمو خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، حيث حقق **الإستهلاك الخاص** خلال فترة **الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢,٦%**، مقارنة بـ٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٤,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد **حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٢,٦%** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢,٢%

خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث **حققت معدل نمو قدره ١٥,١%** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل معدل نمو يقدر بـ ١٩% خلال النصف الأول من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢,٢ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٢,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** إسهام إيجابى في النمو بلغ ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ٢,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٦٥,٨%، مقارنة بمعدل نمو يقدر بنحو ٣٦,٩% خلال فترة المقارنة (معدل مساهمة بنحو ٨ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة أقل بنحو ٤,١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٣٢,٥% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ٧,٥ نقطة مئوية، مقارنة بـ -٧,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

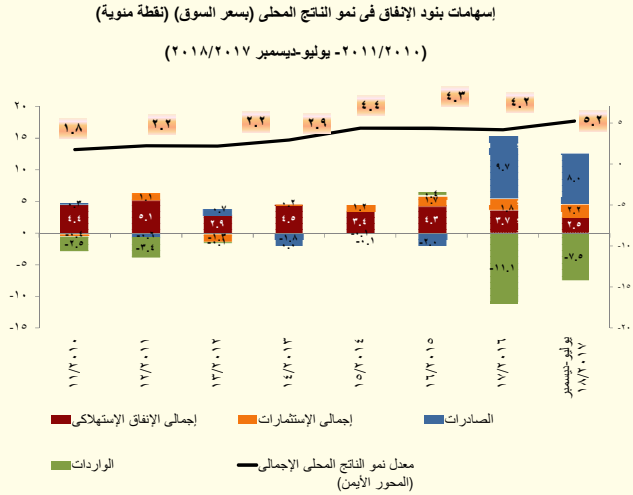

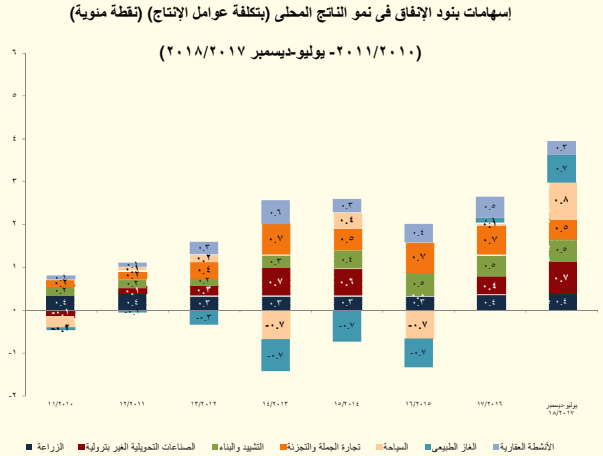

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو سبع قطاعات، على رأسها **السياحة** حيث حقق نمواً بلغ ٤٤,٥%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل إيجابي في النمو بنحو ٠,٨ نقطة مئوية في معدل النمو، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد حقق أيضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** معدل نمو قدره ٥,٦% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٧ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، وهو نفس الإسهام المحقق خلال فترة المقارنة). كما حقق **قطاع تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٣,٣% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠,٧ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما حقق **قطاع التشييد والبناء** معدل نمو قدره ٩,٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠,٤ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). أما بخصوص **قطاع الزراعة** فقد حقق معدل نمو قدره ٣,١% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وهو نفس الإسهام المحقق خلال فترة المقارنة)، **وقطاع الأنشطة العقارية** حقق معدل نمو قدره ٣,٢% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويجدر الإشارة إلى أن **قطاع استخراج الغاز الطبيعى** حقق معدل نمو قدره ٢٠,٢% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٧ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة قدرها ٠,١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن **جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٢,٣% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.

حول تطورات أداء المالية العامة؛

تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- ابريل ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى **تحسن مؤشرات المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٦,٩%** خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ٢٩٧,٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ٨,٢% (٢٨٣,٦ مليار جنيه خلال يوليو- ابريل ٢٠١٧/٢٠١٦). وذلك فى **ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر قدره ٣٤,٨%** مقابل ٢٣,٥% للمصروفات.

العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٨/١٧	العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٧/١٦
٢٩٧,٦ مليار جنيه (٦,٩% من الناتج المحلى)*	٢٨٣,٦ مليار جنيه (٨,٢% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٥٧٧,٨ مليار جنيه (١٣,٥% من الناتج المحلى)	٤٢٨,٥ مليار جنيه (١٢,٣% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٨٧٠,٩ مليار جنيه (٢٠,٣% من الناتج المحلى)	٧٠٥,٠ مليار جنيه (٢٠,٣% من الناتج المحلى)

***تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٣٤٧٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٤٧٨ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٤٢٨٦,٥ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.**

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

على جانب الإيرادات،

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٨/٢٠١٧

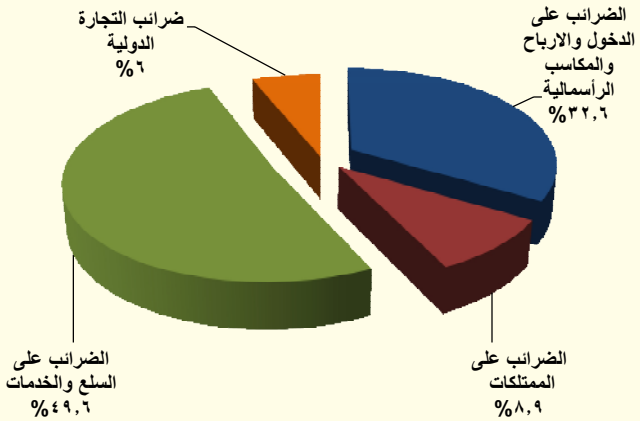

حققت **جملة الإيرادات نحو ٥٧٧,٨ مليار جنيه** خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٨/٢٠١٧، لترتفع بنحو ١٤٩,٣ مليار جنيه بنسبة ٣٤,٨%، مقابل نحو ٤٢٨,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس **نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية** (تمثل ٨١,٤% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ١٤٥,١ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، بنسبة نمو بلغت ٤٤,٦% لتحقق نحو ٤٧٠,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٢٥,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما **ارتفعت الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ١٨,٦% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٤,٢ مليار جنيه** بنسبة ٤,١% لتحقق ١٠٧,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٠٣,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد **إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية** (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٤٢,٢%، وذلك فى ضوء **إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل** بنحو ٣٠,٧% ومن **ضريبة المبيعات** بنحو ٥١,٤%.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد **تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على السلع والخدمات (تمثل ٤٠,٤% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الدخل (تمثل ٢٦,٦% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الممتلكات (تمثل ٧,٢% من إجمالى الإيرادات)**

والضرائب على التجارة الدولية (تمثل ٤,٨% من إجمالى الإيرادات) خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٤١,١ مليار جنيه (بنسبة ٣٦,٦%) لتحقق ١٥٣,٤ مليار جنيه (٣,٦% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٢,٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٧ مليار جنيه) بنسبة ٢٧,٢% لتحقق نحو ٣٢,٦ مليار جنيه، مقابل ٢٥,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٥,٣ مليار جنيه) بنسبة ٣١,٢% لتحقق ٢٢,٣ مليار جنيه، مقابل ١٧,٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١٥,٢ مليار جنيه) بنسبة ٣٥,٧% لتحقق نحو ٥٧,٧ مليار جنيه، مقابل ٤٢,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٨٠,٩ مليار جنيه (بنسبة ٥٣%) لتحقق نحو ٢٣٣,١ مليار جنيه (٥,٤% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٩,٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس الي إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٤١,١% لتحقق ١٠٥,٨ مليار جنيه، مقابل ٧٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٦٧,٥% لتحقق نحو ٢٣,٨ مليار جنيه، مقابل ١٤,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ٧٤,٦% لتحقق نحو ٧٨,٨ مليار جنيه، مقابل ٤٥,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ضرائب الدمغة بنحو ٢٨,٦% ليحقق نحو ١١,٠ مليار جنيه، مقابل ٨,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٦,٣ مليار جنيه (بنسبة ٢٩,٣%) لتحقق ٢٨,٠ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٦,٠% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة ضرائب جمركية قيمية بنسبة ٢٩,٤% لتحقق نحو ٢٦,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٠,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٧,١ مليار جنيه (بنسبة ٦٩,٢%) لتحقق ٤١,٨ مليار جنيه (١,٠% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٨,٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٧٦,٧% لتحقق نحو ٣٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٠,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **ارتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** إلى نحو ١٠٦,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ١٠٢,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد حققت عوائد الملكية نحو ٤٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٦٤,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **وقد انخفضت العوائد من هيئة قناة السويس بنحو -٥,١ مليار جنيه (بنسبة -٢٣,٨%) لتحقق ١٦,٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٢١,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، وقد

إنخفضت العوائد المحصلة من البنك المركزى[٢] لتحقق نحو ٥,٢ مليار جنيه والعوائد من الهيئات الإقتصادية لتحقق ١٧,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات المتنوعة نحو ٣٤,٩ مليار جنيه لترتفع بنحو ٢١,٢ مليار جنيه، بنسبة ١٥٥,٦% خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وحققت حصيلة بيع السلع والخدمات نحو ٢٦,٣ مليار جنيه لترتفع بنحو ٤,٠ مليار جنيه بنسبة ١٨,١% خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٢,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

حققت المنح نحو ٥٤٤ مليون جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٥٧٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى الأساس نتيجة لإنخفاض المنح من حكومات أجنبية بنحو ٤٧ مليون جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

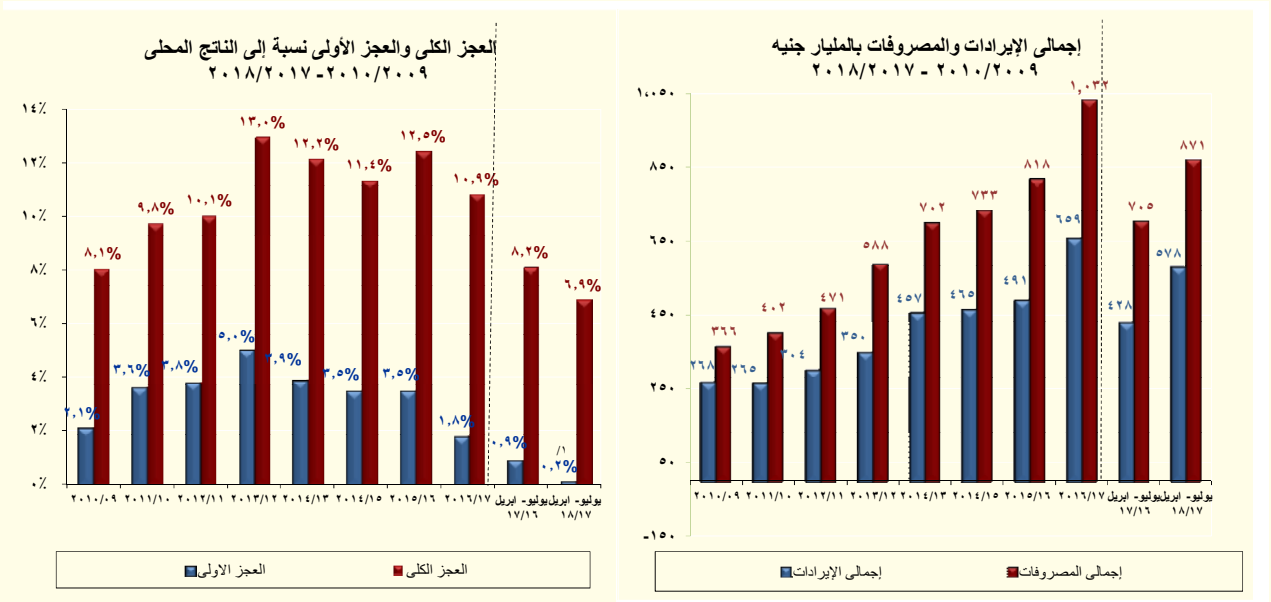

*جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها.
١/ فائض أولى

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية **تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.**

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن **المصروفات العامة بلغت نحو ٨٧٠,٩ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة (٢٠,٣% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٧٠٥ مليار جنيه (لترتفع بنحو ٢٣,٥%) عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ١٠,٣% لتبلغ نحو ١٩٠,٨ مليار جنيه (٤,٠% من الناتج المحلى)** خلال فترة الدراسة (فى ضوء إرتفاع المرتبات الدائمة لتصل إلى ٥٤,٢ مليار جنيه، وزيادة المكافآت لتصل إلى ٦٢,٥ مليار جنيه، وارتفاع البدلات النوعية لتحقق ٢٠,٥ مليار جنيه، وزيادة المزايا العينية لتصل إلى ٤,١ مليار جنيه).

٢/ يرجع الإنخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى في الأساس نتيجة لإنخفاض أرباح البنك المركزى نتيجة للسياسة النقدية التقيدية المتبعة منذ بداية العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ والتى تم من خلالها رفع أسعار الفائدة للعمل على خفض معدلات التضخم.

- **زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٥,٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٠,٧%) ليحقق نحو ٣٢,٨ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى)** (فى ضوء زيادة الإنفاق على المياه والإنارة لتسجل ٣,١ مليار جنيه وزيادة الإنفاق على المواد الخام لتسجل ٨,٦ مليار جنيه).
- **زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٢١,٠% لتصل إلى نحو ٣٠٤,٣ مليار جنيه (٧,١% من الناتج المحلى)**، مقارنة بـ٢٥١,٣ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو ٦٧,٨ مليار جنيه (٥,٢% من الناتج المحلى)**، بنسبة نمو ٤٣,٩% ليسجل ٢٢٢,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ١٥٤,٤ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٥٣ مليار جنيه بنسبة نمو ٥٤,٢% محققاً نحو ١٥٠,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٩٧,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء **زيادة دعم السلع التموينية** بنحو ٢٩,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٠٥,١%) محققاً نحو ٥٧,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، **وتحقيق الدعم الموجه إلى هيئة البترول** نحو ٥٩,٥ مليار جنيه مقابل ٣٦,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  إرتفاع الإنفاق على المزايا الإجتماعية بنحو ١٣,٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٥,١% محققاً نحو ٦٥,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٥٢,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء **زيادة الإنفاق على برامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى** بنحو ٥,٩ مليار جنيه (بنسبة ٦٢,٧%) محققاً نحو ١٥,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٩,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وإرتفاع **مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات** بنحو ٦,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٢%) محققاً نحو ٤٤,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٨,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- **زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١٣,٠مليار جنيه (١,٥% من الناتج المحلى)** بنسبة نمو قدرها ٢٤,٦% ليسجل نحو ٦٥,٧ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الإنفاق على الأصول الثابتة لتسجل ٦٠,٢ مليار جنيه).
- **وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٥٥,٠ مليار جنيه (١,٣% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ١٨,٦%** مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧؛

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٧٩,٦ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٠,٩% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، مقارنة بالعام السابق فقد بلغ العجز في العام المالى السابق ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٣٣٩,٥ مليار جنيه أو ما يعادل ١٢,٥% من الناتج المحلى. وقد ساهم فى تحقيق ذلك زيادة الإيرادات بنسبة تجاوزت النمو فى المصروفات (لأول مرة منذ عام ٢٠١٠/٢٠١١) لترتفع الإيرادات بنحو ٣٤,١%، والمصروفات بنحو ٢٦,٢% مقابل العام السابق، ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين.

حيث تشير النتائج إلى وجود **بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة** والتى قد إرتفعت بشكل ملحوظ **بنحو ١٦٧,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٤,١%** لتسجل ٦٥٩,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٩١,٥ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦. **وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية** والتى قد إرتفعت بشكل ملحوظ **بنحو ١٠٩,٧** مليار جنيه **بنسبة إرتفاع بلغت ٣١,١%.** وزيادة ٨% عن المستهدف خلال نفس العام. **وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية** فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال

العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع **الحصيلة من الضرائب على الدخل بـ١٥,٣%** (بنحو ٢٢,٢ مليار جنيه)، **والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بـ٤٨,٥%** (بنحو ٦٨,١ مليار جنيه)، **والحصيلة من ضرائب الممتلكات بـ٣٠,٥%** (بنحو ٨,٦ مليار جنيه)، **والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بـ٢١,٩%** (بنحو ٦,٢ مليار جنيه). **بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ٥٨,٠ مليار جنيه بنسبة ٤١,٧% عن العام السابق.** حيث إرتفعت المنح لتحقق ١٧,٧ مليار جنيه، كما حققت الإيرادات الضريبية الأخرى نحو ١٧٩,٥ مليار جنيه لترتفع بـ٣٢,٣% (بنحو ٤٣,٩ مليار جنيه) عن العام السابق فى ضوء تزايد الإيرادات من عوائد الملكية خاصة أرباح الأسهم من قناة السويس والهيئة العامة للبترول والهيئات الإقتصادية، بالإضافة إلى إرتفاع الحصيلة من بيع السلع والخدمات والإيرادات المتنوعة الأخرى.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة والتى قد ارتفعت بنسبة ٢٦,٢% أي بزيادة ٢١٤ مليار جنيه لتسجل نحو ١٠٣١,٩ مليار جنيه مقابل نحو ٨١٧,٨ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥. وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق العجز المشار إليه فى الجدول التالى:

العجز الكلى خلال العام المالى ١٧/١٦	العجز الكلى خلال العام المالى ١٦/١٥
٣٧٩,٦ مليار جنيه (١٠,٩% من الناتج المحلى)	٣٣٩,٥ مليار جنيه (١٢,٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٦٥٩,٢ مليار جنيه (١٩,٠% من الناتج المحلى)	٤٩١,٥ مليار جنيه (١٨,١% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
١٠٣١,٩ مليار جنيه (٢٩,٧% من الناتج المحلى)	٨١٧,٨ مليار جنيه (٣٠,٢% من الناتج المحلى)

وبالرجوع إلى التفاصيل يتضح ما يلى:

على جانب الإيرادات،

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٦٥٩,٢ مليار جنيه (١٩,٠% من الناتج المحلى) بزيادة ١٦٧,٧ مليار جنيه أو ما يعادل ٣٤,١% عن العام المالى السابق. ويأتى ذلك فى الأساس نتيجة لإرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٣١,١% لتسجل ٤٦٢,٠ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٤١,٧% عن العام المالى السابق لتسجل ١٩٧,٢ مليار جنيه.

<u>الإيرادات الضريبية</u>، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضريبة على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية</u>** بنحو ٢٢,٢ مليار جنيه بنسبة ١٥,٣% لتحقق ١٦٦,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٤٤,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى التالى:
  - إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٦,١ مليار جنيه) بنسبة ٢١,٧% لتحقق نحو ٣٤,٢ مليار جنيه، مقابل ٢٨,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
  - إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٧,٤ مليار جنيه) بنسبة ٤٩,٦% لتحقق ٢٢,٣ مليار جنيه، مقابل ١٤,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- إرتفاع المتحصلات من هيئة البترول (بنحو ٥,٢ مليار جنيه) بنسبة ١٣,٨% لتحقق ٤٢,٥ مليار جنيه، مقابل ٣٧,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١٠,٣ مليار جنيه) بنسبة ٢٨,٠% لتحقق نحو ٤٧,٣ مليار جنيه، مقابل ٣٦,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات** بنحو ٦٨,١ مليار جنيه بنسبة ٤٨,٥% لتحقق نحو ٢٠٨,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بنحو ١٤٠,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥؛ وذلك فى ضوء ما يلى:

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على المبيعات بنحو ٣٦,٩ مليار جنيه بنسبة ٦٤,٣% لتحقق ٩٤,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٥٧,٥ مليار جنيه خلال العام الماضى.
- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على الخدمات بنحو ٤,٠ مليار جنيه بنسبة ٢٨,٩% لتحقق نحو ١٨,٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٤,٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ فى ضوء تحسن أداء الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية.
- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنحو ٢٢,٤ مليار جنيه بنسبة ٤٦,٦% لتحقق ٧٠,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٤٨,٠ مليار جنيه خلال العام الماضى (فى ضوء زيادة حصيلة ضرائب المبيعات على السجائر بنحو ٥,٣%، وزيادة حصيلة الضرائب على المنتجات البترولية بـ١٥١%)،
- إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنحو ١,٣ مليار جنيه بنسبة ١٣,٥% لتحقق نحو ١١ مليار جنيه خلال عام الدراسة مقابل ٩,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات** بنحو ٨,٥ مليار جنبه بنسبة ٣٠,٥% لتحقق نحو ٣٦,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٨,٠ مليار جنيه خلال ، ويرجع ذلك إلى:

- إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بنحو ٧,٨ مليار جنيه بنسبة ٣٣,٨% لتحقق نحو ٣٠,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ٢٣,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية** بنحو ٦,٢ مليار جنيه بنسبة ٢١,٩% لتسجل ٣٤,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٢٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق؛ وذلك فى إطار الجهود التى تقوم بها الوزارة فى إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية والتى ساعدت فى حدوث تحسن كبير فى الحصيلة الضريبية.

الإيرادات غير الضريبية،

إرتفعت المنح بنحو ١٤,١ مليار جنيه لتسجل ١٧,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٣,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. على نحو آخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بنحو ٤٣,٩ مليار جنيه بنسبة ٣٢,٣% لتحقق ١٧٩,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ١٣٥,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥. **الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ما يلى:**

- **إرتفاع عوائد الملكية** بنحو ٢١,٧ مليار جنيه بنسبة ٣١,٢% لتحقق ٩١,١ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥، وترجع تلك الإرتفاعات فى الأساس فى ضوء ما يلى:

- إرتفاع العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس بنحو ١٤,٦ مليار جنيه بنسبة ٩٩,١% لتحقق ٢٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٤,٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- إرتفاع العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٣,٢ مليار جنيه بنسبة ٤٠,٥% لتحقق ١١,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٩,٠ مليار جنيه بنسبة ٣١,٠% لتحقق ٣٨,١ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٩,٠ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى:

  – إرتفاع المحصل من الحسابات والصناديق الخاصة بنحو ٨ مليار جنيه بنسبة ٣٥,٢% لتحقق ٣٠,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٢,٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **إرتفاع الإيرادات المتنوعة** بنحو ١١,٠ مليار جنيه بنسبة ٣٢,٤% لتحقق ٤٥,٤ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٤,٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥ فى ضوء إرتفاع الإيرادات الرأسمالية الأخرى بنفس القيمة مقارنة بالعام السابق.

على جانب المصروفات

ساعدت زيادة الايرادات في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ٢٦,٢% أي بزيادة ٢١٤,٠ مليار جنيه لتسجل نحو ١٠٣١,٩ مليار جنيه (٢٩,٧% من الناتج المحلى) مقابل نحو ٨١٧,٨ مليار جنيه (٣٠,٢% من الناتج المحلى) للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- **ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١١,٨ مليار جنيه بنسبة ٥,٥% لتسجل نحو ٢٢٥,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٢١٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لإرتفاع عدد من البنود وعلى رأسها ما يلى:

  – إرتفاع المرتبات الدائمة بنحو ٣,٦ مليار جنيه بنسبة ٦,٨% لتسجل ٥٧,٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٥٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

  – إرتفاع المكافآت بنحو ١,٣ مليار جنيه بنسبة ١,٧% لتسجل ٧٥,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٧٤,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

  – إرتفاع البدلات النوعية بنحو ١,٥ مليار جنيه بنسبة ٥,٨% لتسجل ٢٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٢٥,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

- إرتفع **باب شراء السلع والخدمات** بنحو ٦,٨ مليار جنيه بنسبة ١٩% ليسجل حوالى ٤٢,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٣٥,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء ما يلى:

  – زيادة الانفاق على الخامات بنحو ٤,٧ مليار جنيه بنسبة ٦٠,٣% لتسجل نحو ١٢,٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٧,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

  – زيادة الانفاق على الصيانة بنحو ٠,٨ مليار جنيه بنسبة ١٧% لتسجل نحو ٥,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- كما إرتفع **باب الفوائد** بنسبة ٢٩,٩% ليسجل حوالى ٣١٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٤٣,٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- وقد إرتفع **باب الدعم والمنح والمزايا** بنحو ٧٥,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٧,٧% ليسجل حوالى ٢٧٦,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٢٠١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات كمحصلة للآتى:

  – **إرتفاع الانفاق على الدعم** بنحو ٦٣,٨ مليار جنيه بنسبة ٤٦,٠% ليحقق ٢٠٢,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ١٣٨,٧ مليار جنيه وذلك كمحصلة لعدة عوامل على النحو التالى:

    § إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٤,٨ مليار جنيه بنسبة ١١,٢% ليسجل حوالى ٤٧,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٤٢,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وإرتفاع دعم المواد البترولية بنحو ٦٤,٠ مليار جنيه بنسبة ١٢٥,٣% ليسجل حوالى ١١٥,٠ مليار جنيه مقارنة بـ٥١,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق (فى ضوء تحمل الهيئة العامة للبترول أعباء إرتفاع سعر الصرف مما دفع الموازنة العامة للدولة بزيادة الدعم المحول للهيئة).

- **إرتفاع الإنفاق على المزايا الاجتماعية** بنحو ١٠,٣ مليار جنيه بنسبة ١٩,١% ليسجل نحو ٦٤,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء ما يلى:

  § زيادة الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعي بنحو ٤,٢ مليار جنيه بنسبة ٤٧,٠% ليسجل نحو ١٣,٠ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق (فى ضوء زيادة الانفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى).

  § زيادة المساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١,٣ مليار جنيه بنسبة ٢,٩% ليسجل نحو ٤٥,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٤٤,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب المصروفات الأخرى** بنحو ٧,٠ مليار جنيه بنسبة ١٢,٨% ليسجل نحو ٦١,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بنحو ٣٩,٩ مليار جنيه بنسبة ٥٧,٦% ليسجل نحو ١٠٩,١ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء زيادة الإستثمارات التى قامت الدولة بتنفيذها، ومنها المشروعات العملاقة فى الطرق والكبارى وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٣٤,٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٦,٤% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ١٦,٦ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٦٥,٧%، وبلغت الإستثمارات فى المبانى السكنية ٢١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ أى أكثر من أربعة أضعاف المنفق خلال العام المالى السابق فضلاً عن زيادة المنفق على الآلات بنسبة ٤٣,٦% لتسجل ١٠,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦.

تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٥,٩% من الناتج المحلى). (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).

- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧,٦ مليار جنيه (٨٩,٣ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

- ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- بينما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٨٢,٩ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٧ (٣٤,٢% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٧٩ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٧.

- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٣٨,٧ مليار دولار (١٦,٠% من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٤,٩ مليار دولار (١٨,١% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٧.

- تجدر الإشارة أنه **تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧** حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.

- شهد هيكل الدين الخارجى المصرى عدة تغيرات الفترة الماضية:

- **أولا، تراجع نصيب الحكومة من الدين الخارجى لصالح نصيب البنك المركزى**، إذ ارتفع نصيب البنك المركزى من إجمالى القروض الخارجية من ٤% فى يونيو ٢٠١٠ إلى ٣٨% فى يونيو ٢٠١٧.
- **ثانيا، تزايد نصيب الديون قصيرة الأجل** كنسبة من إجمالي الدين الخارجي من ٩% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ١٦% بنهاية يونيو ٢٠١٧. في حين تراجع **نصيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل** من ٩١% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٨٤% بنهاية يونيو ٢٠١٧.
- **ثالثا**، تراجع الوزن النسبي لكل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وألمانيا بشكل كبير في مقابل **زيادة الاعتماد على القروض العربية** (خاصة من السعودية والإمارات والكويت) التي سجلت ٢٩,٢% من إجمالي الدين الخارجي المصري بنهاية مارس ٢٠١٧ مقابل ٤,٧% بنهاية يونيو ٢٠١٠ نقلاً عن المركز المصرى للدراسات الأقتصادية.

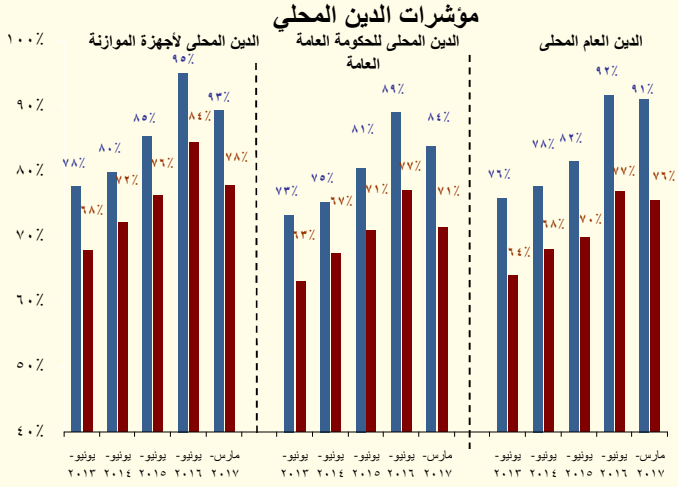

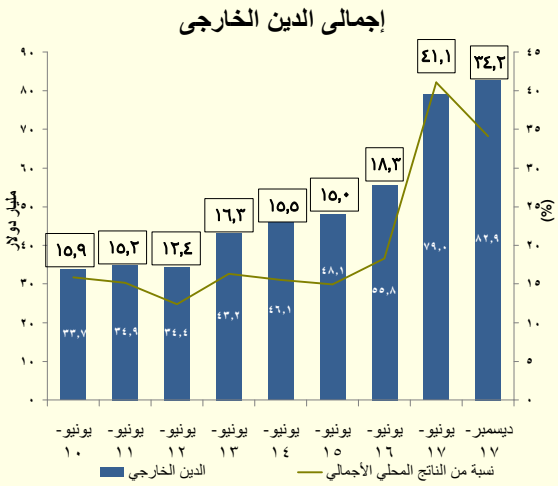

التطورات النقدية:

§ وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد **انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٢١,٩% (٣٣٤٣ مليار جنيه)** في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٨% في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء **انخفاض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل ملحوظ ليحقق ٨,١% (٣٠١٥,٦ مليار جنيه)** في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بـ٣٦% نهاية شهر مارس ٢٠١٧. والجدير بالذكر أن **الإقتراض الحكومي انخفض** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٤,٦% (٢٠٨٤,٦ مليار جنيه) في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقابل ٢٧,٢% في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ في ضوء الإصلاحات المالية الجريئة التي تبنتها وزارة المالية.

§ ويظهر **تباطؤ ملحوظ في النمو السنوي للأوراق المالية الحكومية (للقطاع البنكي)** بنسبة ٣,٤% (٢٢٤٨,٧ مليار جنيه) في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٧,٧% في نهاية شهر مارس ٢٠١٧. كما **ارتفعت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية** بشكل ملحوظ إلي ٣٥% (١١٩,٩ مليار جنيه) في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة -٦٤% في نهاية شهر مارس ٢٠١٧. بينما **انخفضت نسبة النمو السنوي للودائع الحكومية** لتسجل ٢٥,٨% (٥٠١,٩ مليار جنيه) في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٤٧,٨% في نهاية شهر مارس ٢٠١٧.

§ أيضاً **انخفضت نسبة النمو السنوي المطلوبات على قطاع الأعمال العام بشكل ملحوظ لتسجل ٨,٤% (١٦٢,٤ مليار جنيه)** في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٨٠,٤% في نهاية مارس ٢٠١٧.

§ **وانخفضت نسبة النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص إلى ٧,٤% (١٠٣٠,٣ مليار جنيه)** في نهاية مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٩,٩% **(٩٥٩,٤ مليار جنيه)** في **نهاية مارس ٢٠١٧. ويمكن شرح ذلك فى ضوء انخفاض**

نسبة النمو السنوية المطلوبات على قطاع الأعمال الخاص لتبلغ ٤,٤% (٧٥٥,٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة مقابل ٤٩,٥% (٧٢٤ مليار جنيه) في نهاية شهر مارس ٢٠١٧. **كما انخفضت نسبة النمو السنوية للمطلوبات من القطاع العائلى إلى ١٦,٥% (٢٧٤,٧ مليار جنيه)** بنهاية مارس ٢٠١٨ مقارنة بـ١٦,٨% (٢٣٥,٨ مليار جنيه) في نهاية مارس ٢٠١٧.

§ من جهة أخرى، **حقق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة حيث بلغت ٨٢٤,٨% (٣٢٧,٩ مليار جنية)** في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بنمو سلبي ٢٨,٨% (-٤٥,٢ مليار جنيه) في نهاية شهر مارس ٢٠١٧. ويرجع هذا التحول إلى **الزيادة في نسبة النمو السنوي لصافي احتياطيات الأجنبية للبنوك إلى ٢٤٣,٥%** في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بـنسبة سالبة بلغت ١١٩,٢% في نهاية نفس الشهر من العام المالي السابق. كما **ارتفع النمو السنوي لصافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي** بشكل ملحوظ **بنسبة ٤٥٣٤,٨% (٢٥٥,١ مليار جنيه)** في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، مقابل ١١٣,٦% في نهاية شهر مارس ٢٠١٧. ويأتي ذلك نتيجة لتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ والذي حفز الإستثمارات في إذون وسندات الخزانة بالإضافة الي زيادة الإيداع بالعملة الأجنبية نتيجة لرفع قيمة الفائدة من قبل البنك المركزي.

§ **على جانب المطلوبات، انخفض النمو السنوي للأموال إلى ٢١,٢% (٧٦٥,١ مليار جنيه)** في نهاية مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٩,١% في نهاية مارس ٢٠١٧. ويمكن شرح ذلك في **ضوء التباطؤ في نمو النقد المتداول** في ظل السياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي المصري المحقق **٨,٢%** في نهاية مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٢٣,٣% في نهاية مارس ٢٠١٧، والذى لم يغطيه **الإرتفاع الملحوظ في نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ٤١,٧% (٣٤٨,٦ مليار جنيه)** في نهاية مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٣% في نهاية مارس ٢٠١٧.

§ **انخفض صافي النمو السنوي لأشباه النقود إلى ٢٢% (٢٥٧٨,٤ مليار جنيه)** في نهاية مارس ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٤٤,٩% نهاية مارس ٢٠١٧. ويرجع ذلك أساساً إلى بداية إستقرار تأثيرات إرتفاع سعر الصرف بعد تحريره في نوفمبر ٢٠١٦، و**رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي المصري لـ٢٠٠ نقطة أساس** في يوليو ٢٠١٧. وينعكس ذلك فى **انخفاض نمو الودائع الجارية والغير جارية بالعملات الأجنبية إلى ٣% (٦٩٣,٧ مليار جنيه)** في نهاية مارس ٢٠١٨، مقارنة بـ١١٤,٢% في نهاية مارس ٢٠١٧. فى حين **ارتفعت نسبة نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية إلى ٣١% (١٨٨٤,٧ مليار جنيه)** في نهاية مارس ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٢٥,٩% في نهاية مارس ٢٠١٧.

§ **وانخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - **إلى ٢٧% (٣٤٤٦,٤ مليار جنيه)** في نهاية فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٤٠,٣% في نهاية فبراير ٢٠١٧. جدير بالذكر ان نسبة ٨٤,٢% من إجمالي الودائع يتبع القطاع الغير حكومي. (بيانات شهر مارس ٢٠١٨ غير متاحة حالياً)

§ **كما انخفض معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى ١٩,٨% (١٥١٤,٦ مليار جنيه)** في نهاية فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٥٧,١% في نهاية فبراير ٢٠١٧. وتحقيقا لهذه الغاية، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٣,٩% في نهاية فبراير ٢٠١٨، مقارنة بـ ٤٦,٦% في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧. (بيانات شهر مارس ٢٠١٨ غير متاحة حالياً).

§ **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٤,١ مليار دولار في مايو ٢٠١٨ (يغطي ٧,٠ أشهر من الواردات فقط)**، مقارنة بـ ٣١,١ مليار دولار في مايو ٢٠١٧ (يغطي ٥,٦ أشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بـأدنى مستوى له عند ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣,٥ أشهر من الواردات فقط).

§ أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى استمرار إنحسار الموجة التضخمية لمعدل التضخم السنوي ليحقق نحو ١١,٤% فى شهر مايو ٢٠١٨ وهو أقل معدل تضخم سنوى تم تحقيقه منذ شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ١٣,١% خلال الشهر السابق، ومقابل ٢٩,٧% فى شهر مايو ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) محققاً نحو ٨,٦% خلال شهر مايو ٢٠١٨، مقابل ١١,١% خلال شهر ابريل ٢٠١٨ (خاصة تباطؤ أسعار "اللحوم والدواجن" لتسجل ٧,٢% مقابل ٨,٥%، و"الاسماك والمأكولات البحرية" لتحقق نحو ٢,١% مقابل ٥,٥%، و"الفاكهة" لتسجل ٦,٨% مقابل

١٤,٣%، و"الخضروات" لتحقق ٢,٩% مقابل ١٣,٥%)، ومجموعة **"الثقافة والترفيه"** لتحقق ١٠,٥%، مقابل ٣٩,٧% (خاصة تباطؤ أسعار "الرحلات السياحية المنظمة" لتحقق نحو ١٠,٥% مقابل ٥٧,٥%)، مما فاق أثر إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"المشروبات الكحولية والدخان"** لتحقق ٢١% مقابل ٢٠,٧% (خاصة إرتفاع أسعار الدخان بنحو ٢١%)، و**"الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"** لتحقق ١١,٩% مقابل ١١,٦% (خاصة صيانة المنزل بـ١٦,٢%)، و**"الرعاية الصحية"** لتحقق ١١,٢% مقابل ٧,٥% (خاصة المعدات الطبية بـ ٩,٧% وخدمات مرضى العيادات الخارجية بـ ٢٢% وخدمات المستشفيات بـ ٢,٣%)، و**"النقل والمواصلات"** لتحقق ١٥,٥% (خاصة شراء المركبات بـ ٣,١% والمنفق على النقل الخاص بـ٢٦,٧% وخدمات النقل بـ١٢,٧%)، و**"المطاعم والفنادق"** لتحقق ١١,٢% مقابل ١٠,٨%. بينما إستقرت معدلات التضخم السنوية لباقى المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة.

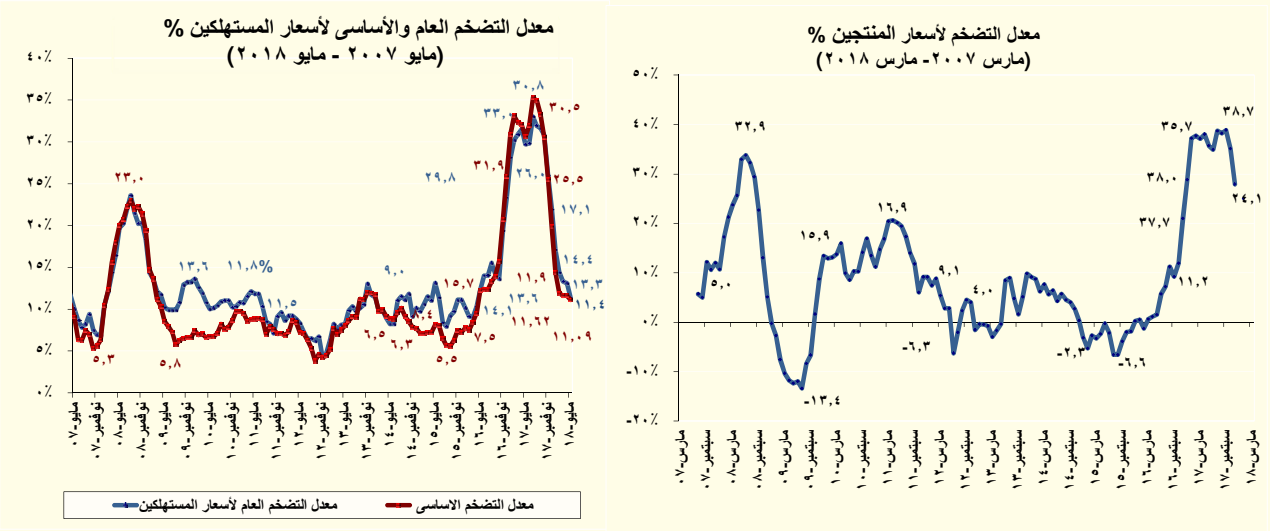

وقد حقق بذلك متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية نحو ٢٢,٢% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ٢٢,٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

أما بالنسبة **لمعدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** فقد تباطأ ليحقق ٢٥,٠% خلال شهر مايو ٢٠١٨، مقابل ١,٥% خلال الشهر السابق (أقل معدل تضخم شهرى تم تحقيقه منذ شهر فبراير ٢٠١٨). ويمكن تفسير ذلك نتيجة إنخفاض معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) لتحقق -٠,٣% خلال شهر الدراسة، مقابل ٢,٤% خلال الشهر السابق (فى ضوء إنخفاض أسعار **"الخضروات"** بنسبة -٧,٩% ، و**"الاسماك والمأكولات البحرية"** بنحو -١,٢%، و**"الفاكهة"** بنسبة -٠,٤%). وذلك بالرغم من إرتفاع أسعار معدلات التضخم الشهرية لباقى البنود الفرعية ضمن مجموعة الطعام والشراب مقارنة بالشهر السابق، وعلى رأسها **"الخبز والحبوب"** بنحو ٨,٧%، و**"الألبان والجبن والبيض"** بنحو ٠,٧%، و**"الزيوت والدهون"** بنحو ١,٢%. كما ساهم في تباطؤ معدل التضخم الشهرى تباطؤ معدلات التضخم الشهرية لكل من **"الأثاث والتجهيزات"** لتحقق ٠,٤%، مقابل ٠,٦% خلال الشهر السابق (فى ضوء إنخفاض أسعار "المفروشات المنزلية" لتحقق -٠,٢%، و"الأجهزة المنزلية" لتسجل -٠,١%)، و**"الملابس والأحذية"** لتحقق ٠,٣% مقابل ٤,٦% (فى ضوء تباطؤ أسعار "الملابس" لتسجل ٠,٣%)، و**"المطاعم والفنادق"** لتحقق ٠,٤% مقابل ٠,٧% (فى ضوء تباطؤ أسعار "الوجبات الجاهزة" لتحقق ٠,٤%)، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** لتحقق ٠,١% مقا بل ٠,٤% (فى ضوء إنخفاض أسعار "الأمتعة الشخصية" لتحقق -٠,٤%). في حين إستقرت معدلات التضخم الشهرية لكافة المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة.

§ **وأخيراً، فقد تباطأ معدل التضخم الأساسى السنوى**[٣] خلال شهر مايو ٢٠١٨ محققاً نحو ١١,٠٩%، مقارنة بـ١١,٦٢% خلال ابريل ٢٠١٨، ومقارنة بـ ٣٠,٥٧% خلال مايو ٢٠١٧. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢١,٨%، مقابل ٢٣,٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. أما بالنسبة **لمعدل التضخم الأساسى الشهرى** فقد حقق نحو ١,٥% خلال شهر الدراسة، مقابل ١,١% خلال الشهر السابق.

§ قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٨ **الإبقاء على سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥% و١٧,٧٥% و١٧,٢٥%** على الترتيب. وكذلك الإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم بمقدار** عند مستوى **١٧,٢٥%.**

§ ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٢٩ مايو ٢٠١٨ **بربط ودائع** بقيمة ٥٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٧,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

§ **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٧,٥% ليسجل ٩٣٠,٤ مليار جنيه** خلال شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بـ١٠٠٦,٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٨,٤% ليحقق ١٦٧٦٠,٢ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية ابريل ٢٠١٨ والذى بلغ ١٨٢٩٥,٦ نقطة. كما انخفض مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٣,٩% ليحقق ٨٤٢,٧ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بـ٨٧٧,٢ نقطة فى نهاية ابريل ٢٠١٨.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١٠,٩٧ مليار دولار (٤,٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل فائض قدره ١٠,٩٨ مليار دولار (٤,٣% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى التحسن الكبير في ميزان المعاملات الجارية حيث تراجع العجز بشكل ملحوظ بمعدل ٥٧,٥%، نتيجة لاستمرار التعافي في مصادر الدخل القومي الرئيسية وخاصة السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. مما فاق أثر التراجع في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

— تراجع عجز **الميزان الجاري** بصورة ملحوظة ليسجل ٥,٣ مليار دولار (-٢,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٢,٥ مليار دولار (-٤,٩% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، فترة ما قبل تحرير سعر الصرف. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء ارتفاع فائض الميزان الخدمي والتحويلات، بالإضافة إلى التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

— انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ٢٨,٠ مليار دولار (-١١,٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو –مارس من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل عجزاً قدره ٢٨,٤ مليار دولار (-١١,١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٧,٦% لتحقق ١٨,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ١٦,٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، والتى فاقت الارتفاع الطفيف للمدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٥,٥% لتحقق ٤٦,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٤٤,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي الماضى. ويرجع ذلك بشكل أساسى لإرتفاع **حصيلة الصادرات غير البترولية** بـ ١٢,٩% لتصل إلي ١٢,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ١١,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات من مجموعة السلع تامة الصنع بنحو ١,١ مليار دولار. فضلاً عن ارتفاع **حصيلة الصادرات البترولية** لتصل إلى ٦,٠ مليار دولار في الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٤,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى.

٣/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

- ارتفع فائض **الميزان الخدمى** بصورة ملحوظة ليحقق ٧,٨ مليار دولار (٣,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بفائض أقل قدره ٣,٣ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلي زيادة **متحصلات رسوم المرور بقناة السويس** لتسجل نحو ٤,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وزيادة **متحصلات السفر والسياحة** لتحقق ٧,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما انخفضت مدفوعات السفر إلى الخارج لتسجل ١,٧ مليار دولار، مقارنة بـ ٢,٢ مليار دولار.

- ارتفعت **التحويلات الواردة** خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧ لتسجل نحو ١٩,٥ مليار دولار، مقارنة بـ١٥,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة لارتفاع **تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بنحو ٣,٦ مليار دولار لتحقق ١٩,٥ مليار دولار، مقارنة بـ ١٥,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة نتيجة لقرار تحرير سعر الصرف.

- تراجع **الميزان الرأسمالي والمالي** ليحقق ١٩,٠ مليار دولار (٧,٨% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بصافي تدفقات للداخل بنحو ٢٧,١ مليار دولار (١٠,٦% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، ويأتى ذلك في ضوء:

- انخفاض **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧ ليسجل ٦,٠ مليار دولار (٢,٥% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أعلى بنحو ٦,٦ مليار دولار (٢,٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك في ضوء زيادة صافى الاستثمارات فى قطاع البترول نحو ٣,٤ مليار دولار.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٤,٩ مليار دولار (٦,١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بحوالى ٧,٨ مليار دولار (٣,١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦. ويرجع ذلك إلى زيادة استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية لتحقق صافى مشتريات قدرها ١١,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، واصدار الحكومة المصرية سندات فى الخارج بنحو ٣,٣ مليار دولار خلال الفترة يناير – مارس ٢٠١٨/٢٠١٧.

- انخفاض **صافى الاستثمارات الأخرى بصورة ملحوظة** ليسجل تدفقات للخارج بنحو ١,٦ مليار دولار (-٠,٦% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٢,٨ مليار دولار (٥,٠% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام الماضى.

- **تراجع صافي التغير في التزامات البنك المركزي مع العالم الخارجي** ليحقق صافي سداد للخارج بلغ نحو ٣,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٧,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٨ مليار دولار (-١,١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,٦ مليار دولار (-١,٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق.

§ طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٥٤,٣% ليصل إلى ٤,٧ مليون سائح خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٣,١ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٧١,٣% ليصل إلى ٥٢,١ مليون ليلة خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ١٩,٢ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.